اشهى له وجعل المقطع وهو زيادتي في معنى المفرج لانه اصله وخرج
بالادمي مس فرج البهيمة فلا نقض به اذ لا حرمة لها في وجوب ستر
وتحريم النظر اليه والتقيد عليها ويبطل الكفاءة كرتق احد الصابو ما
بينهما واضمر الحكم بطنها وهو الراجح مع بطون الاصابع لان اللمس
انما يكون به وخبر ابن عبان في صحيحه اذا افضى احدكم بيده الى
فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ انما لا فضاء باليد لغة
المس ببطنها فيتقيد به اطلاق المس في قوله الاحناف والمراد بفرج
المراة الباقض ملتقى شفريها على المنفذ وبالدبر ملتقى منفذه
وبطن الكف ما يستر عند وضع احدى الراحتين على الاخرى مع
تحامل يسير وللافي بشرى ذكر وانثى ولو خصيا ومسوحا عاد كان
التلذذ فيما وسهوا بشهوة او دونها بعضو سليم اوشل لا ية
او اسم النسا اي لمسهم كما قرئ به اجامعتم لانه خلاف الظاهر
واللمس الجس باليد وغيرها او الجس باليد والحق بها غيرها
وعليه الشافعي والمعنى في النقض به انه مظنة للتلذذ المثير
للشهوة وسواء في ذلك اللامس والملموس كما افهمه التعبير
بالتلاقي لاشتراكهما في لذة اللمس كما اشتركا في لذة
الجماع والبشرة ظاهر الجلد وفي معناه الشعر والسن والظفر اذ لا لذة بلمسها
بخلاف الشعر ولو رقيقا والشعر والسن والظفر اذ لا لذة بلمسها
وبذكر وانثى الذكران والاسنان والخنثيان والخنثى والذكر او
الفرق والعضو المبان لانتفا مظنة الشهوة بكبر اوجع كبرها
بان تلف اعضاء الشهوة وان انتفت لمرض او نحوه لانتفا
مظنتها بخلاف التلذذ فيه والصغير الذي لا تشتهى معه فلا
ينقض لانتفا مظنته او دلك الكبر كبر الذكر من زيادتي ٢ للافي
بشرى

بشرى ذكر وانثى محرم له بنسب او رضاع او مصاهرة فلا نقض بذلك
باب الغسل هو لغة الفيض افصح وابلغ من ضمها مصدر غسل وبعضي اغتسال وتكسر هما لما يغتسل به
من سدر ونحوه وبالضم لهما الذي يغسل به وهو بالمعنيين
اولى لغة سيلان الماء على الشيء مطلقا وشرعا سيلانه على جميع
البدن كما سياتي موجبه ستة عشر وخصل يخرج منه او امنه
طريقة المعتاد او من تحت صلب الرجل وترايبه المراة والمعتاد مسلم
لخبر الصحيحين في ذلك وحيض بينه غيره وباقي الخارج منه كما بانا
بان استد عليه فرج فلا غسل بها او دون حلمة صغيرة او قدرها
من فاقدها فرجا قبلا او دبرا ولو من ميت او بهيمة ويعبر عما
ذكر اولي من قوله انزل المني او التقا الختانين وموت المسلم
غير شهيد المساوي في الجنابة وحيض لاية فاعتزلوا النسا في المحيض
اي الحيض ونفاس لانه دم حيض مجتمع وعود اده من القاعلقة
او مضغة ولو بلا تبين لان الولد يحكم في منعقد ويعتبر
في الموجب من هذه الثلاثة وخروج المني الا نقطاع والقيام الى
الصلاة وعوضها وجاسة بدن او ثوب او ضد وكسته عليه تتريها
عنها ولنتبع صلاته وتبعت في ذكر هذا الاصل ولم يذكره
الاكثر لانه ليس موجبا للغسل بل لازالة النجاسة حتى لو وجد بثوبه
جلده حصل الفرض وفرضه اي اركانه ثمان النية لما مر في الوضو
كان ينوي رفع الجنابة او الحيض او النفاس او غسل الميت
او الغسل الواجب كلها الاتعب في الغسل من الموتى والنجاسة
لانه القصد منه النظافة وهي لا تتوقف على نية ودعيم ظاهر
البدن حتى باطن القلفة من الاقلف والشعر والظفر بالماء وشمل

سبعة كان الغسل واجبا او مندوبا او واجبا
اقول الجنب اذا اراد ان ينام او يعاود اهله
اذا كانا مندوبين تكفي نية واحدة او مندوبة لانها
اقوى من الواجب

Copyright © King Saud University